



مركز رؤية للدراسات والأبحاث

دائرة البحث العلمي والدراسات
وحدة تحليل الشأن الفلسطيني

تقرير استراتيجي رقم (9) حول الأوضاع السياسية
في الأراضي الفلسطينية المحتلة، عن شهر نوفمبر من عام 2016م

إعداد الباحث/ إياد عبد الكريم لولو

www.roayacenter.ps 08 - 2844356

info@roayacenter.ps 0597397736

غزة - شارع عايدية مبنى المنظمات الأهلية

شهدت الأوضاع في الأراضي الفلسطينية خلال شهر نوفمبر من عام ٢٠١٦، جملة من التطورات السياسية، التي ألفت بظلالها على الساحة السياسية الفلسطينية، البداية كانت مع زيارة الرئيس محمود عباس الخارجية لكل من تركيا وقطر في محاولة لتغيير خريطة التحالفات السياسية في المنطقة وتأمين خروج أعضاء المؤتمر السابع الي مدينة رام الله دون معوقات من جانب حركة حماس في قطاع غزة ، بالإضافة لذكرى استشهاد الرئيس الراحل "ياسر عرفات" التي تمر في ظل اشتداد الصراع الداخلي في حركة فتح الذي بات واضحا خلال الذكرى الثانية عشر مع عدم إقامة الذكرى في قطاع غزة والاكنتفاء بإحيائها في الضفة الغربية ومنع حركة حماس انصار النائب محمد دحلان من إقامتها في غزة بعد حصولهم علي التراخيص اللازمة لذلك ، مروراً بمؤتمر عين السخنة الثاني نتيجة طبيعة لمخرجات المؤتمر الأول الذي حضره مجموعة من أصحاب الفكر السياسي الفلسطيني والمصري ، الذي ويأتي في ظل انفتاح الحكومة المصرية والرئاسة علي غزة بعد جهود النائب محمد دحلان في تخفيف الحصار المفروض علي غزة طيلة عقدا من الزمن ، وعليه فكل تلك القضايا وغيرها هي محل دراسة ومتابعة من هذا التقارير الصادر عن مركز رؤية للدراسات والأبحاث.

أولاً: زيارة الرئيس محمود عباس الي من قطر وتركيا

في إطار الجهود الدولية لحل النزاع في الأراضي الفلسطينية وفي سلسلة جولات لعدة دول في العالم زار الرئيس " محمود عباس " أبو مازن كلا من تركيا والتقي الرئيس التركي "رجب طيب اوردوغان" وكما زار دولة قطر بهدف احياء جهود المصالحة المتعثرة ، في إطار إزالة المعوقات بين حركتي "فتح وحماس" بعد عدة جولات فاشلة من المفاوضات بين الفصائل الفلسطينية في عدة بلدان عربية ومشاورات داخلية بين قيادات "حركة فتح وحماس" ولكسر الجمود بين الحركتين التقي الرئيس " محمود عباس " كلا من " خالد مشعل" رئيس المكتب السياسي لحركة حماس ونائبه "إسماعيل هنية" في " قطر" بعد جولة خارجية للرئيس بهدف توحيد جهود المصالحة ولضمان خروج عناصر حركة فتح من قطاع غزة بهدف المشاركة في المؤتمر السابع الذي ينعقد في مدينة رام الله في تاريخ ٢٩/١١/٢٠١٦ ، وتأتي هذه اللقاءات في ظل تصاعد حدة الخلافات بين الرئيس و" محمد الدحلان" وعلاقته بحركة حماس في الوقت الراهن ..

والتقى الرئيس الفلسطيني "محمود عباس" يوم الخميس ٢٧/١٠/٢٠١٦ في العاصمة القطرية الدوحة رئيس المكتب السياسي لحركة حماس "خالد مشعل" ونائبه "إسماعيل هنية" ، بحضور وزير خارجية قطر الشيخ "محمد بن عبد الرحمن آل ثاني" ، وبحث اللقاء ملف المصالحة الفلسطينية، حيث أكد المجتمعون على ضرورة استئناف الحوار الذي تستضيفه دولة قطر بين حركتي فتح وحماس من أجل تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية، وإزالة

أسباب الانقسام، والعمل على تشكيل حكومة وحدة وطنية وإجراء الانتخابات ، وفي بيان قالت حركة حماس إنها عرضت في اللقاء رؤية متكاملة لتحقيق المصالحة، عبر آليات عمل وخطوات محددة لتطبيق الاتفاقيات السابقة في القاهرة والدوحة ومخيم الشاطئ بغزة، خاصة ما يتعلق بإجراء الانتخابات الشاملة بكل مستوياتها ، وأكدت الحركة في بيانها على التمسك بمبدأ الشراكة الوطنية في مختلف المواقع والمسؤوليات، من خلال حكومة الوحدة الوطنية والمجلس التشريعي ومنظمة التحرير الفلسطينية، والتوافق على برنامج سياسي ونضالي في مواجهة الاحتلال والاستيطان وممارساته العدوانية في القدس وسائر أرض الوطن ، وثمن الرئيس الفلسطيني ما تقوم به دولة قطر لتحقيق المصالحة الوطنية، كما أعربت حماس عن شكرها وتقديرها للدور القطري في دعم الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، وجهود قطر المتواصلة لتحقيق المصالحة الفلسطينية، ويأتي اللقاء في ظل تصاعد الخلاف بين الرئيس الفلسطيني عباس والقيادي المفصول من حركة فتح محمد دحلان، الذي عقد بدوره مؤتمرا في القاهرة^١ .

كما وكشفت مصادر مطلعة أن اللقاء الأخير الذي عقد بين الرئيس محمود عباس وقادة حركة "حماس" في الدوحة لم يحقق أي اختراق باتجاه المصالحة وإنهاء الانقسام الوطني ، وقالت المصادر إن اللقاء الذي شارك فيه عن "حماس" رئيس المكتب السياسي للحركة "خالد مشعل ونائبه إسماعيل هنية " القادم من قطاع غزة، توقف عند جميع العقبات التي حالت دون إتمام المصالحة وإنهاء الانقسام، لكن لم يتم التغلب على أي منها ، وأضافت للصحفيين: " جرى بحث البرنامج السياسي لحكومة الوفاق الوطني، ورواتب الموظفين الذين انضموا إلى الحكومة في عهد حماس، وعمل المجلس التشريعي، وأجهزة الأمن، والمعابر، والانتخابات العامة، ولم يحدث أي اختراق " .

موقف الرئيس " محمود عباس " من المصالحة الفلسطينية

أصر الرئيس محمود عباس على مواقف السابقة حول المصالحة مع حركة حماس، وأبدى تمسكه بسيادة الحكومة على المؤسسات الحكومية وأجهزة الأمن والمعابر المختلفة، على أن يكون البرنامج السياسي للرئيس هو البرنامج السياسي للحكومة، وعلى إعادة بناء أجهزة الأمن في غزة، وإعادة دراسة أوضاع الموظفين الجدد من دون دفع رواتب أو سلف مالية لهم، وعلى بحث عودة

^١ تقرير صحفي ، بعنوان : عباس يلتقي مشعل وهنية بالدوحة ويبحثون المصالحة ، موقع قناة الجزيرة ، بتاريخ ٢٧/١١/٢٠١٦ ، علي الرابط : <http://www.aljazeera.net>

^٢ تقرير صحفي ، بعنوان : خلال لقاء هنية مشعل .. الرئيس عباس يتمسك بدراسة أوضاع موظفي غزة ، وكالة سما الإخبارية ، ٣٠/١٠/٢٠١٦ ، علي الرابط : <http://samanews.com/ar/post/285174>

المجلس التشريعي للعمل بعد تشكيل الحكومة وفرض سيادتها. وأبلغ عباس قادة " حماس " أن " فتح " ستعقد مؤتمرها العام نهاية الشهر المقبل، وسأل إذا ما كانت « حماس » ستسمح لمندوبي « فتح » من قطاع غزة بمغادرة القطاع؟ فرد هنية بأن لا نية لدى حركته بمنع أي عضو في مؤتمر " فتح " من مغادرة القطاع .

موقف حركة حماس من المصالحة الفلسطينية

رفضت حركة حماس طرح الرئيس عباس وأصرت على مواقفها السابقة من المصالحة الفلسطينية وقالت المصادر الصحفية إن " حماس " أيضاً أبدت تمسكها بالمواقف القديمة من القضايا المثارة، وأعلنت في بيان لها عقب الاجتماع الذي عقد في منزل وزير خارجية قطر الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني أنها عرضت على الرئيس " عباس " رؤية متكاملة لتحقيق المصالحة.

وأوضحت أنها اقترحت على عباس وضع آليات عمل وخطوات محددة لتطبيق الاتفاقات السابقة في القاهرة والدوحة والشاطئ، خصوصاً ما يتعلق بإجراء الانتخابات الشاملة بكل مستوياتها، وقالت " حماس " في بيانها إن رؤيتها للمصالحة تقوم على التمسك بمبدأ الشراكة الوطنية في المواقع المختلفة والمسؤوليات والقرار من خلال حكومة الوحدة الوطنية، والمجلس التشريعي، ومنظمة التحرير الفلسطينية، والتوافق على برنامج سياسي ونضالي في مواجهة الاحتلال والاستيطان وممارساته العدوانية في القدس ومختلف أرض الوطن، والعمل معاً على توفير متطلبات الصمود والحياة الكريمة لشعبنا .

وتفاعل سياسيون ونشطاء فلسطينيون وعرب، على نحو ملحوظ، مع اللقاء الجديد الذي جرى بين رئيس السلطة الفلسطينية " محمود عباس " ورئيس المكتب السياسي لحماس " خالد مشعل "، ونائبه، " اسماعيل هنية "، في قطر، برعاية من وزير الخارجية، " محمد بن عبد الرحمن "، وكانت قيادات من فتح وحماس قد نفتت، في وقت سابق، وجود أي مخطط لعقد اجتماع بين قيادات الحركتين، مع تأكيد وجود كل منهما في الدوحة، وخاصة الرئيس " عباس "، الأمر الذي شكل مفاجأة للكثير من الفلسطينيين والعرب حين سمعوا بعقد اللقاء، وأكد وزير الخارجية القطري، " محمد بن عبد الرحمن "، عن استمرار سعي بلاده في تحقيق المصالحة الفلسطينية، وقال سرنى

^٣ المرجع السابق

^٤ تقرير صحفي، بعنوان: حماس تقدم رؤيتها للرئيس محمود عباس في لقاء دوحة، وكالة سما الإخبارية، ٣٠/١٠/٢٠١٦، علي

الرابط: <http://samanews.com/ar/post/285174>

استضافة الرئيس الفلسطيني "محمود عباس" و"خالد مشعل" و"اسماعيل هنية" ، تؤكد دولة قطر سعيها المستمر لتحقيق المصالحة الوطنية" .

وتأتي هذه الزيارة بعد عدة جولات من المباحثات بين حركتي فتح وحماس في الداخل والخارج لم تثمر عن اية نتائج علي ارض الواقع، وحصول الرئيس من رأس الهرم التنظيمي لحركة حماس بخروج أعضاء مؤتمر السابع من قطاع غزة دون التعرض لأحد او منعهم من الخروج وتأتي ذلك في ظل خلافات بين الرئيس "محمود عباس" أبو مازن والنائب "محمد دحلان" حول تهميش الأخير لغزة طيلة فترة الانقسام.

ثانياً: ذكرى وفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات

تأتي ذكرى استشهاد الرئيس الراحل " ياسر عرفات " الثانية عشرة في ظل اشتداد الأزمة الداخلية في حركة فتح، مع استمرار ضعف بنية النظام السياسي الفلسطيني بسبب الانقسام البغيض علي الساحة الفلسطينية والتفرد كل من الفصائل بمنطقة جغرافية معينة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة ، وتحتفل في كل عام حركة فتح بذكرى رحيل "ياسر عرفات" حيث ان الهيئة القيادية لحركة فتح رفضت إقامة احتفال بذكرى في قطاع غزة ، وقام انصار النائب "محمد دحلان" بأخذ التصاريح اللازمة لإقامة الاحتفال بذكرى رحيل ياسر عرفات بمنتجع الشاليهات في قطاع غزة الا ان قوى الأمن في قطاع غزة سحبت التصريح لدواع امنية واكتفت الحركة بإقامة مهرجان مركزي في الضفة الغربية في منطقة المقاطعة برام الله ، كما وطالبت حركة حماس بالكشف عن قتلة ياسر عرفات وذلك في تصريح صحفي صادر عن النائب في المجلس التشريعي مشير المصري .

إلا ان تصريح الرئيس "محمود عباس" أنه يعرف من قتلة الرئيس "ياسر عرفات" تحمل دلالات كثيرة، وفي خضم هذه الأحداث كشفت مصادر انه خلال مؤتمر السابع سيتم الكشف عن القتلة، لكن سرعان ما تم نفي الخبر حيث سيستعرض التقرير ردود أفعال الرئاسة وحركة فتح والفصائل المختلفة في ذكرى رحيل الياسر عرفات. يُحيي الفلسطينيون اليوم الجمعة (١١ نوفمبر/تشرين الثاني)، الذكرى الثانية عشر، لرحيل الزعيم الفلسطيني ياسر عرفا ، وتوفي عرفات في عام ٢٠٠٤، عن عمر يناهز ٧٥ عامًا، في مستشفى "كلامار"، العسكري في العاصمة الفرنسية،

^٥ تقرير صحفي ، بعنوان : كيف تفاعل الفلسطينيون مع اللقاء المفاجئ بين عباس ومشعل وهنية؟ ، وكالة المصدر ، بتاريخ

http://www.al-masdar.net ، علي الرابط : ٢٠١٦/١٠/٢٨

باريس، إثر تدهور سريع في صحته لم تتضح خلفياته، عقب حصاره من قبل الجيش "الإسرائيلي" في مقره بمدينة رام الله، وسط الضفة الغربية، لعدة أشهر ، وتتهم حركة فتح، وفصائل فلسطينية، "إسرائيل" بأنها هي "المتهم الوحيد والأساسي" في عملية اغتيال "عرفات"، وأنه لم يمت بسبب تقدم السن، أو المرض، ولم تكن وفاته "طبيعية"، وكانت النيابة الفرنسية، قد ردت مطلع سبتمبر/أيلول ٢٠١٥ الدعوى المقدمة من قبل سهى عرفات، أرملة الرئيس الراحل، والتي طالبت فيها بالتحقيق بأسباب وفاة زوجها ،وفي ٢٥ نوفمبر/تشرين ثاني ٢٠١٢، أخذ خبراء روس وفرنسيون وسويسريون عينات من جثمان عرفات، بعد فتح ضريحه بمرام الله، لفحص سبب الوفاة ،واستبعد الخبراء ذاتهم فرضية الاغتيال، وقالوا إن وجود غاز "الرادون" المشع في البيئة الخارجية، قد يفسر ارتفاع المواد المشعة في العينات ،لكن معهد "لوزان السويسري" للتحاليل الإشعاعية، كشف في تحقيق نشرته قناة "الجزيرة" الفضائية القطرية، عن وجود بولونيوم مشع في رفات عرفات، وسط تقديرات تقول إنه مات مقتولاً بهذه المادة السامة ،وشكلت وفاة عرفات، منعطفاً مهماً في تاريخ القضية الفلسطينية، كما كانت حياته ،ويقول مراقبون فلسطينيون، إن عرفات كان بمثابة "المحرك" للقضية الفلسطينية، وأعطى للمشهد الفلسطيني زخماً ومكانة كبيرين في الساحة الدولية، ونقل الصراع بين الفلسطينيين وإسرائيل إلى منصات الأمم المتحدة، وحول قضية فلسطين ومعاناة اللاجئين إلى قضية عالمية .

وافتحت مؤسسة "ياسر عرفات " متحف الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات في رام الله مساء الأربعاء ٩/١١/٢٠١٦، ويعرض المتحف، الذي افتتح قبيل الذكرى ١٢ لوفاة عرفات، مقتنياته الشخصية بالإضافة لأهم المحطات في حياته ، ويتذكر معظم الفلسطينيين زعيمهم الراحل بنوع من الحنين. واستغرق العمل في بناء وتجهيز المتحف، الواقع على أرض مقر الرئاسة الفلسطينية (المقاطعة)، ستة أعوام، وبتكلفة وصلت نحو ٧ مليون دولار، وتمت إقامته على أرض مساحتها ١٣٠٠ متر مربع، في حين بلغت مساحة المبنى ٢٦٠٠ متر مربع.

والمتحف عبارة عن أربع مسارات صاعدة تحكي كل منها حقبة زمنية من حياة الشعب الفلسطيني والرئيس الراحل ياسر عرفات، منذ مطلع القرن العشرين حتى ٢٠٠٤ ، ويصل المتحف بجسر لمقر القيادة الفلسطينية (المقاطعة) حيث مكتب "عرفات"، الذي تم حصاره فيه

^٦ تقرير صحفي ، بعنوان : 12 عاما على رحيل الرئيس ياسر عرفات.. ولا يزال ملف وفاته مفتوحاً ، وكالة فلسطين اليوم ، بتاريخ

https://paltoday.ps/ar/post/284243/12 ، علي الرابط : ٢٠١٦/١١/١١

قبل مرضه ووفاته ، ويضم المتحف، الواقع خلف ضريح "عرفات" ومسجده، مكتبة، وغرفة مصادر، وصالة عرض، وقاعة متعددة الأغراض .

كما ودعا التيار الإصلاحي التابع للنائب محمد دحلان لإقامة حفل جددت فيه العهد والوفاء للقائد الشهيد ياسر عرفات، ودعت كوادرها ومناضليها وجماهير الشعب الفلسطيني لإحياء الذكرى الثانية عشر لرحيل ابو عمار؛ كرسالة تعبير عن نقاء وعينا الوطني والوفاء للمبادئ والأهداف والثوابت الوطنية السياسية التي ضحى ياسر عرفات من أجل تحقيقها. "ودعا التيار الإصلاحي الشعب الفلسطيني في قطاع غزة للمشاركة في إحياء ذكرى رحيل الزعيم الراحل ياسر عرفات مساء يوم الجمعة القادم ٢٠١٦/١١/١١ على ارض الشاليهات الساعة الثالثة عصراً غرب مدينة غزة، جاء ذلك في بيان صادر عنها في غزة^٦

وهدد الرئيس الفلسطيني " محمود عباس " ، على لسان قيادي في حركة "فتح" ان الكشف عن قتل الرئيس الراحل " ياسر عرفات " في الذكرى الثانية عشرة لرحيله، وذلك في مؤتمر حركة فتح السابع الذي سيقامه "عباس" بمحافظة رام الله، وتقديم أدلة قطعية عن المتورطين في قتل " ياسر عرفات " الزعيم الفلسطيني الذي حاصره رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق " أرئيل شارون " في المقاطعة مقر السلطة الفلسطينية ، وكان الرئيس "عباس" اتهم خصمه السياسي في حركة "فتح" النائب " محمد دحلان " مراراً بالتصريح والتلميح بأنه وراء قتل "عرفات" بتغطية إسرائيلية، فيما أكد "دحلان" ان " عباس " تمرد على " عرفات " ، وكان لا يوليه الأوامر، وان المتسبب الرئيس وراء القتل هي دولة الاحتلال الإسرائيلي، ورحب " دحلان " مراراً بفتح تحقيق شامل في عملية الاغتيال.

موقف حماس من اغتيال الرئيس عرفات

اعتبر النائب عن كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية "مشير المصري" ، أن "عدم إفصاح" رئيس السلطة "محمود عباس" عن "قاتل" الرئيس الراحل "ياسر عرفات" يعني أنه شريك في هذه الجريمة، وأكد "مشير المصري" في تصريحات خاصة "أعتقد أن عدم إفصاح "عباس" عن القاتل المعلوم لديه يعني أنه شريك في هذه الجريمة وعليه أن يبرئ ساحته بعد أن أعلن بنفسه عن معرفته لهذا القاتل" ، وكان الرئيس "عباس" أكد، خلال كلمته بالمهرجان المركزي لإحياء

^٦ تقرير صحفي ، بعنوان : ما هو إرث ياسر عرفات بعد ١٢ عاما على رحيله؟ ، بي بي سي ، بتاريخ ٢٠١٦/١١/١٠ ، علي الرابط <http://www.bbc.com/arabic/media-37940499> :

^٨ تقرير صحفي ، بعنوان : التيار الإصلاحي في غزة يدعو لأوسع مشاركة في احياء ذكرى رحيل ياسر عرفات ، شبكة فلسطين للأخبار ، بتاريخ ٢٠١٦/١١/٨ ، علي الرابط : <http://www.shfanews.net/index.php/preset-styles/61535-i>

الذكرى الـ ١٢ لاستشهاد عرفات، في رام الله، الخميس ١١/١١/٢٠١٦ ، أنه يعرف الجهة التي تقف وراء ذلك، قائلاً: "لا زال التحقيق في استشهاد الأخ الشهيد "أبي عمار" مستمرا، سنظل وراءهم لنعرف من الذي فعل ذلك، ولو سألتهموني أنا أعرف لكن لا تكفي شهادتي، لكن لا بد للجنة التحقيق أن تصل، لتتبش من الذي فعل هذا؟ وفي أقرب فرصة ستأتي النتيجة وستدهشون منها ومن الفاعلين لكنهم سيكشفون " وأوضح " المصري " ، أن "القاتل غير معروف للشعب الفلسطيني لأنه لم يطلع على نتائج التحقيق لكنه معروف لشخص واحد من الشعب الفلسطيني وهو الذي كشف عن ذاته السيد محمود عباس الذي أعلن أنه يعرف من هو القاتل ، وأكد أن الإحياء الحقيقي لذكرى استشهاد "عرفات" ، هو "إعلان القاتل الذي يقف وراء ارتكاب هذه الجريمة ضد هذا الزعيم الفلسطيني"^٩ .

وفي جامعة الأزهر بغزة أحييت أخوات دلال وبحضور النائب الأكاديمي الدكتور "سامي مصلح" والنائب الإداري والمالي الدكتور "مروان الأغا" وعدد من العمداء والمدراء بالإضافة لحشد غفير من الطالبات في جامعة الأزهر، افتتحت مجموعة أخوات "دلال المغربي" جدارية ياسر عرفات المرسومة على جدران مبنى الطالبات وذلك إحياء للذكرى الثانية عشر لرحيل الرئيس الشهيد "ياسر عرفات" ، وفي كلمة لها دعت لطيفه شتات مسؤولة أخوات "دلال المغربي" ومسؤولة الشبيبة الفتاوية في الجامعة، القيادات للمحافظة على المشروع الوطني، وإلى وحدة الصف الفلسطيني وتوجيه البندقية في وجه الاحتلال الغاشم، وطالبت الجميع بضرورة السير على خطى الشهيد الرمز "ياسر عرفات" ، الذي وهب كل عمره من أجل تحرير فلسطين .

كما وأحييت عدد من السفارات والجاليات الفلسطينية في الخارج ذكرى الثانية عشر من ذكرى وفاة الشهيد الياسر الكاسر حيث أحييت الجالية الفلسطينية في النمسا الذكرى الثانية عشر لاستشهاد القائد المؤسس ياسر عرفات في مقرها وسط حشد كبير من الشخصيات العربية والفلسطينية والدبلوماسية ، و أكد منذر مرعي ابو زيد أن الجالية انتظمت بإحياء هذه الذكرى في مقرها عبر سنين استشهاد قائد تاريخي يعتبره شعبنا الملهم والمؤسس الأول للثورة الفلسطينية المعاصرة ، وأضاف أن هذا الحشد تعبيراً صادقاً من شعبنا وأصدقائه في العالم على الوفاء للذكرى الشهيد القائد ياسر عرفات ، وأضاف بان الجالية الفلسطينية في النمسا تضع نصب أعينها مهمه احياء كل المناسبات الوطنية لخلق حالة من التواصل بين الاجيال الفلسطينية

^٩ تقرير صحفي ، بعنوان : المصري: عدم إفصاح عباس عن قاتل عرفات مشاركة بـ"الجريمة" ، فلسطين اون لاين ، بتاريخ ١١/١١/٢٠١٦ ، علي الرابط : <http://felesteen.ps>

^{١٠} تقرير صحفي ، بعنوان : أخوات دلال المغربي يفتحن جدارية إحياء لذكرى رحيل عرفات ، دنيا الوطن ، بتاريخ ١٥/١١/٢٠١٦ ، علي الرابط : <https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2016/11/15/990122.html>

المتعاقبة لتمكين علاقاتها بهويتها الوطنية، من جهته أكد المهندس أحمد عامر رئيس اتحاد النمساويين العرب على أن الشهيد ياسر عرفات كان ولا زال رمزاً للشعب الفلسطيني وللأمة العربية كأبرز وأهم رجالات القضية الفلسطينية والقضايا العربية ، بدوره أكد السيد ضياء الشمري رئيس الجالية العراقية بأن هذه الذكرى يعتبرها الشعب العراقي الشقيق التّوأم للشعب الفلسطيني ذكراه التي ترتبط بتاريخ معمد بالدماء المشتركة التي سالت على أرض فلسطين الطهور ، أما السيد خالد حسين رئيس النادي المصري قال بأن الشهيد ياسر عرفات لديه في الذاكرة المصرية ما يجعله تاريخاً خاضراً في كل الأزمنة والأوقات، أما السيد عماد سمور أمين سر الجالية الفلسطينية أكد في هذه المناسبة أن الجالية الفلسطينية هي بيت لكل العرب .

وتأتي هذه الذكرى الرئيس الراحل "ياسر عرفات" الثانية عشر في ظل انقسام واضح داخل أطر الحركة المختلفة بفعل الخلاف بين الرئيس عباس والنائب محمد دحلان واتهام متبادل بالمشاركة في جريمة القتل و التستر علي الجناة في ظل ردود أفعال من قبل الفصائل الفلسطينية المختلة التي عبرت عن استيائها من عدم الكشف عن قتلة الرئيس بعد تلويح الرئيس "محمود عباس" انه يعلم من قتل "ياسر عرفات" وفي ظل محاولة حركة فتح عقد مؤتمرها السابع الذي يراهن البعض حسب مصادر عن كشف عن التحقيقات وعن قتلة الرئيس خلال المؤتمر .

ثالثاً: مؤتمر عين السخنة ٢

بعد ان عقد مركز الدراسات الأمن القومي ورشة عمل حضرها عددا من السياسيين الفلسطينيين والمصريين وأصحاب الفكر في المؤتمر الأول الذي عقد بتاريخ ٢٣/١٠/٢٠١٦ وبناء علي توصيات المؤتمر الأول دعا المركز القومي للوجهاء والتجار والاقتصاديين والذي سمي آفاق فلسطينية ورؤية مصرية لغزة " وقد فتحت السلطات المصرية معبر رفح لمد يوم واحد بهدف دخول الوفد للمشاركة استثنائياً وذلك لتمكين التجار من الخروج والمشاركة في المؤتمر .

وسافر مجموعة من رجال الأعمال والاقتصاديين في قطاع غزة، للمشاركة في مؤتمر عين السخنة "٢" المنوي عقده في جمهوري مصر العربية، بمشاركة نخبة من الاقتصاديين المصريين، لمناقشة الأوضاع الاقتصادية وآلية تطوير دعم المشاريع في القطاع، وقال نقيب المقاولين الفلسطينيين أسامة كحيل، إن السلطات المصرية حددت يوم غدٍ الأحد لمغادرة حافلة تُقل "٣٥" شخصية من رجال الأعمال في القطاع الخاص ، وأضاف "كحيل" في تصريح

^{١١} تقرير صحفي ، الجالية الفلسطينية في النمسا تحيي ذكرى استشاد الرئيس ياسر عرفات ، دنيا الوطن ، <https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2016/11/15/989920.html> ، علي الرابط : ٢٠١٦/١١/١٥

خاص للصحفيين، أن المؤتمر سيناقش واقع الاقتصاد الفلسطيني وكيفية تطويره، إضافة إلى بحث آلية تخفيف الحصار عن قطاع غزة، وورش عمل تتعلق بنقل البضائع عبر معبر "رفح".

وأوضح أستاذ الاقتصاد في جامعة الأزهر بغزة "سمير أبو مدله"، أن الآونة الأخيرة أظهرت اهتمام الجانب المصري للاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة، وقد ظهر ذلك من خلال الدعوة التي وجهتها لوفد اقتصادي من غزة للمشاركة في مؤتمر يناقش أهم المشاكل الاقتصادية، وآلية التخفيف من الحصار المفروض على القطاع، وفي ذات الإطار كشف وأوضح "أبو مدله"، أن الوفد الغزي سيتواصل مع المصريين في ظل الحديث عن انفراجه تحد من التبعية للاحتلال، مؤكداً على أن العلاقات المصرية الفلسطينية في أفضل أوقاتها وذكر "أبو مدله" أن أي خطوة من شأنها أن تخفف من حدة الحصار المفروض على قطاع غزة ستلقى تأييداً واسعاً، مستبعداً أن يتم تحويل معبر "رفح" إلى ممراً تجارياً، حيث أن الحديث فقط عن تحسين للأوضاع الحياتية في قطاع غزة، من خلال ضمان حرية التنقل للمواطنين عبر المعبر .

٢

كما أوضحت الشخصيات أنها تلقت دعاوي من مركز الشرق الاوسط للدراسات وسيوجهون إلى العين السخنة لبحث ٤ ورقات عمل حول الوضع الاقتصادي الفلسطيني وكيفية دفعه نحو التطور". الذي سينعقد على مدار ٣ أيام إلى تفعيل انشاء منطقة حره بين قطاع غزة ومصر وفتح معبر رفح البري للأفراد والبضائع بالإضافة إلى تعزيز التواصل الاقتصادي ما بين مصر وغزة خاصة في ظل المضايقات الاسرائيلية على المعابر، وأكد كحيل أن مغادرة الوفد إلى مصر ليس لها أي خلفية سياسية، وقال: "لسنا ضد طرف ونحن ندعم شرعية الرئيس "محمود عباس" ونفى "كحيل" تعرض أي شخصية لأي تهديد على خلفية المغادرة إلى المؤتمر، وقال: "هدفنا حلحلة الأوضاع الاقتصادية ودفع عجلة الاقتصاد للأمام"، وكانت مدينة العين السخنة في محافظة السويس بمصر شهدت منتصف الشهر الماضي ندوة سياسية حول "مصر والقضية الفلسطينية"، بحضور عدد من الشخصيات السياسية المصرية والفلسطينية من بينهم وزراء وأعضاء برلمان وأساتذة جامعات وخبراء مختصون في القضايا السياسية^١ .

^{١٢} المرجع السابق .

^{١٣} تقرير صحفي، بعنوان : مؤتمر عين السخنة ٢ ..ماذا سيبحث وما علاقته بشرعية الرئيس؟؟ ، وكالة سما الإخبارية ، بتاريخ ٢٠١٦/١١/٤ ، علي الرابط : <http://samanews.com>

كما ودعا البيان الختامي لمؤتمر عين السخنة الثاني في مصر، اليوم الأربعاء ٨/١١/٢٠١٦ ، إلى ضرورة بدء حوار وطني فلسطيني شامل بدعوة قيادات الفصائل إلى القاهرة لتطبيق اتفاق القاهرة للمصالحة ، وخرج المؤتمر الذي عقد ما بين ٧ إلى ٩ من الشهر الجاري، بتوصيات أكدت ضرورة إنهاء الانقسام الفلسطيني بما يساهم في تخفيف المعاناة وتحسين الأوضاع المعيشية المواطنين الفلسطينيين ،وحيا المشاركون الرئيس المصري "عبد الفتاح السيسي" على حرصه في دعم ومساندة الشعب الفلسطيني في الداخل والشتات. داعين القيادة السياسية المصرية إلى دعوة الفصائل الفلسطينية للحضور إلى القاهرة والاجتماع فيها تحت عنوان "حوار وطني فلسطيني شامل للوحدة والوطن"، تنفيذا لاتفاق القاهرة واستكمال للجهود التي بذلت خلال الفترة الماضية والتي كان أبرزها المؤتمر الشعبي لإنهاء الانقسام.

واوصى المؤتمر بضرورة زيادة عدد المنح الدراسية المقدمة من مصر الطلاب الفلسطينيين في مختلف المجالات، واستضافة مجموعة من الشباب الفلسطيني خلال فترة نصف العام ضمن برامج وزارة الشباب المصرية في إطار التفاعل الاجتماعي بين الشباب البلدين، وإجراء حوار مجتمعي بين العشائر والعائلة الفلسطينية ونظيراتها بسيناء ، كما شدد على ضرورة تكثيف التعاون والتنسيق بين المنظمات غير الحكومية في البلدين، بما يعزز صمود الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، وعقد ورش متخصصة بين الجانبين بمصر والمناطق الفلسطينية.

ودعا إلى إقامة معرض مصري للكتاب بغزة يتخللها عدد من الندوات الثقافية ومعرض في الضفة الغربية يقام سنويا، بالإضافة إلى المساهمة في تفعيل دور العائلات ومشاركة المرأة في المصالحة المجتمعية بين مختلف مكونات الشعب الفلسطيني وتفعيل دور الجامعة العربية والمؤسسات التابعة لها في تعزيز دور المجتمع المدني الفلسطيني ، وفيما يتعلق بالأوضاع الإنسانية بالقطاع، دعا المؤتمر القيادة المصرية للمساهمة في تخفيف معاناة المواطن في غزة مع عدم إغفال مسؤولية إسرائيل عنها، وذلك من خلال العمل على فتح معبر رفح وفق خطة تدريجية تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الأمنية المصرية، وكذلك العمل على إعادة تأهيل المعبر.

كما طالب المؤتمر بزيادة كمية الكهرباء الواردة من مصر لغزة بما يساهم في التخفيف من حدة أزمة الكهرباء التي يمر بها القطاع، وبحث إمكانية إقامة محطة لتحلية مياه الشرب بسيناء لتزويدها والقطاع من خلال القطاع الخاص في البلدين، وإيفاد وفود طبية مصرية على فترات

مقاربة لمستشفيات القطاع لمناظرة بعض الحالات وإجراء عمليات جراحية مع البحث مستقبلا في إقامة مستشفى ميداني مصري داخل القطاع ،وحول الأوضاع الاقتصادية، طالب المؤتمر بتعزيز التعاون التجاري بين مصر وقطاع غزة من خلال السماح بتصدير بعض المواد الأساسية اللازمة للقطاع مع البحث عن آلية مناسبة لتحقيق ذلك بما لا يكرس الانقسام الفلسطيني أو يعفي إسرائيل عن مسؤوليتها عن القطاع.

كما دعا إلى دراسة إمكانية الاستفادة من ميناء العريش لاستقبال البضائع الفلسطينية الواردة للقطاع، ووضع آلية لتصدير البضائع الفلسطينية من القطاع من خلال مصر، وإقامة معرض للمنتجات المصرية وأيضا معرض للمنتجات الفلسطينية بمصر، والعمل على تسهيل حركة رجال الأعمال والوفود وشخصيات المجتمع المدني بين البلدين، وأكد على ضرورة تعزيز أنشطة تبادل الخبرات بين رجال الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني والمصري بما يساهم في تمكين دور القطاع الخاص والمجتمع المدني الفلسطيني في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتشكيل لجنة اقتصادية مصرية/ فلسطينية مشتركة في لتقديم تصور بشأن التبادل التجاري والاستثمارات بين البلدين لذلك، وشدد على ضرورة تشكيل لجنة لمتابعة هذه التوصيات ووضع المقترحات اللازمة لتنفيذها على أن تجتمع هذه اللجنة بشكل دوري وكلما دعت الضرورة لذلك.

ويأتي هذه الزيارة الثانية بعد التقارب "الدحلاني" المصري نظرا لعلاقة "دحلان" بإمارات التي تعتبر من أهم الدول لها علاقات استراتيجية مع مصر ، ويأتي ذلك بعد الجهود العربية من أجل تقريب وجهات النظر بين الرئيس محمود عباس و النائب دحلان التي كانت مصر هي الجزء الأساسي من هذا الموضوع والذي بائت بالفشل بعد رفض الرئيس محمود عباس المصالحة مع دحلان ونظرا لبحث الرئيس عن حاضنه جديدة بعد تخلي السعودية عن دفع استحقاقاتها لمنظمة التحرير الفلسطينية وبحث الرئيس عن لاعبين جدد في الشرق الأوسط بسبب انشغال الكثير من الدول بقضاياها الداخلية التي تعصف بها .

رابعاً: المؤتمر السابع لحركة فتح

انطلقت اعمال المؤتمر السابع لحركة فتح في ٢٩/١١/٢٠١٦ في مدينة رام الله وسط تدمير من العسكريين الذين كانت حصتهم في المؤتمرات السابقة ٥٠ بالمئة فيما تقلصت حصتهم الي ١٥ بالمئة في المؤتمر السابع في ظل اقضاء العديد من النواب غزة وكوادرها مما أدى الكثير من التشكيك في المؤتمر في ظل وجود أسماء لا تنتمي لحركة فتح كما ان اختلاف عن عدد المشاركين الذين في البداية ١٣٠٠ واصبح ١٣٥٠ وتم اعتماد نهائيا ١٤٠٠ مشارك في المؤتمر

الكثير من التشكيك في الأسماء وكيفية اختيار الأسماء في ظل الأزمات التي تمر بها حركة فتح في ظل الخلاف الداخلي بين الرئيس محمود عباس والنائب محمد دحلان بعد تدخل الرياعية العربية لحل الإشكال ومنع المملكة الهاشمية الأردنية خروج وفد فتح من المملكة يثير الكثير من التساؤلات ، حيث تزايدت الانتقادات بعد نشر أسماء المؤتمر وتهيش الكثير في ظل طالب النائب أشرف جمعة بعمل مؤتمر موازي في العاصمة المصرية القاهرة بالتزامن مع عقد المؤتمر .

وعن حصة غزة وفي هذا الإطار قال عضو المجلس الثوري لحركة فتح د. " عبد الله عبد الله" في حديث لصحفيين : "إن هذا المؤتمر فلسطيني ولا يجب أن نقول حصة غزة إنما الانصاف يكون بالقول: إن هناك فلسطين الداخل متمثلة بغزة والضفة والقدس، ولا نقوم بالتفريق بينهم مطلقاً ، وتابع "فتح حاجة وطنية فلسطينية، وتركيب المؤتمر لا يكون بالجغرافيا، وإنما على شرائح المجتمع من التنظيم، والمؤسسات والشبيبة بغض النظر عن مكانتهم الجغرافية ، وواصل حديثه "إذا نجحت فتح في مؤتمرها فستعطي الكل الفلسطيني القوة، مبيناً أن التحضيرات في غزة جاهزة على كل المستويات، وهناك اجتماعات تحسم بشكل نهائي، وهناك برامج اكتملت بدءاً من البرنامج السياسي إلى البناء إلى اللاتحة التنظيمية ونتوقع أن تجهز بشكل نهائي ، وأوضح عبد الله "هناك اجتماع للجنة المركزية لتضع اللمسات الأخيرة لتحضيرات المؤتمر، مشيراً إلى أنه سيتم الترشح من أعضاء المؤتمر في غزة والضفة أثناء المؤتمر، وأي عضو من الأعضاء ١٣٠٠ يحق له الترشح للثوري واللجنة المركزية ^١ .

وأكدت المصادر أن أعضاء غزة سيضعون كافة مشاكل القطاع وخاصة التنظيمية أمام المؤتمر لعلها، موضحة أن حضور أعضاء غزة سيكون له تأثير على مخرجات المؤتمر، وسيناقش المؤتمر ٣ قضايا، البرنامج السياسي للحركة، وبرنامج البناء الوطني، والتعديلات المقترحة على النظام الداخلي، ومن المتوقع ، أن تفرض قضايا غزة نفسها على أجندة المؤتمر ، وبحسب المصادر أن من الأسماء التي لها حظوظ للحصول على عضوية اللجنة المركزية من القطاع أحمد جلس، أحمد نصر، أمال حمد، صخر بسيسو، الحاج اسماعيل جبر، وروحي فتوح، وناصر القدوة ، كما سيشترشح عدد من القيادات لعضوية المجلس الثوري التي يتوقع أن تكون حصة غزة فيه نحو ٣٠ عضواً ^١ .

^{١٤} تقرير صحفي ، بعنوان : كيف ستكون حصة غزة في المؤتمر السابع؟ ، دنيا الوطن ، ٢٠١٦/١١/٨ ، علي الرابط : <https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2016/11/08/987427.html>

^١ تقرير صحفي ، بعنوان : كشف عدد مشاركي غزة بالمؤتمر السابع والوفد لحظا للمركزية ، وكالة معا ، ٢٠١٦/١١/١٤ ، علي الرابط : <https://www.maannnews.net/Content.aspx?id=876364>

الخطوات وعن المهام المؤتمر حيث قال "مقبول" : "من آليات استنهاض الحركة وأطرها، القيام بتجديد الدماء عبر التبدل والتدوير للقيادات، لتقديم مبادرات وأفكار جديدة، من أجل تكثيف النشاطات على كافة المستويات" ، وأكد مقبول أن المؤتمر السابع سيعمل على رسم سياسات جديدة متجددة، قائمة على أساس تقييم المرحلة السابقة، وتقديم التقارير حولها ومن ثم القيام بالمساءلة والمحاسبة، وتحديد اللاحقة وقال: "تعقد المؤتمرات لتقييم المرحلة السابقة، واستعراض ما تم فيها من اخفاقات وانجازات وخطوات، ورسم سياسة متجددة على كل الأصعدة، ومن ثم إجراء الانتخابات".

وحول عضوية المؤتمر، قال "مقبول": العضوية شبه منجزة، وسوف يكتمل الملف فور انتهاء اجتماع اللجنة المركزية بحضور الرئيس محمود عباس، مشيراً إلى التحضيرات الخاصة بتعبئة الاستمارات وتحضير البطاقات والاتصال بالأعضاء الذين تم تثبيتهم، إضافة للتحضيرات الخاصة بإجراءات حضور الاعضاء من قطاع غزة والخارج " ، وأضاف: "كل الأمور اللوجستية شبه مكتملة، والأسبوع القادم سيشهد بداية إبلاغ كل الأعضاء الذين ثبتت عضويتهم في المؤتمر، إضافة لبدء مناقشة الترشيح الذي نوقش في اجتماع اللجنة المركزية"^{١٦} . وينطلق اليوم ٢٩/١١/٢٠١٦ أعمال المؤتمر السابع لحركة فتح والذي يستمر لخمس أيام لانتخاب لجنة مركزية ومجلس ثوري جديدين للحركة بحضور كافة الفصائل الفلسطينية والوفود العربية والدولية ، وتبدأ أعمال المؤتمر بكلمة افتتاحية للرئيس محمود عباس يلي ذلك التأكد من النصاب وحضور أعضاء المؤتمر ليتم بعدها انتخاب رئيس للمؤتمر ونائب له ومقررين، ومن ثم تبدأ أعمال المؤتمر بالدعوة لانتخاب لجنة الانتخابات للمؤتمر وتتكون من رئيس ونائب له وتسعة أعضاء إضافة لانتخاب اللجنة القانونية ،ويشارك في أعمال المؤتمر ١٤٠٠ عضو من كافة الاطر التنظيمية لحركة فتح في الضفة الغربية وقطاع غزة والشتات ، ومن المقرر ان يلقي الرئيس عباس كلمة سياسية شاملة الساعة ٦ مساءً، تتناول كافة القضايا الفلسطينية واخر المستجدات السياسية بحضور عدد كبير من الضيوف وممثلي القوى والفصائل والاحزاب العربية والصديقة .

^{١٦} تقرير صحفي ، بعنوان : مقبول: المؤتمر السابع انطلاقاً جديدة لفتح مع رؤية سياسية جديدة ، دنيا الوطن ، بتاريخ ١٧/١١/٢٠١٦ ، علي الرابط : <https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2016/11/17/990494.html>

^١ تقرير صحفي ، بعنوان : أعمال مؤتمر فتح السابع تنطلق اليوم وتستمر ٥ أيام ، وكالة معا ، بتاريخ ٢٩/١١/٢٠١٦ ، علي الرابط

وأعلن رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، سليم الزعنون، أن المؤتمر العام السابع لحركة فتح انتخب الرئيس محمود عباس قائداً عاماً للحرك ، ويجتمع ١٣٢٠ عضواً في حركة فتح في مقر المقاطعة في رام الله الثلاثاء ٢٩/١١/٢٠١٦ للمشاركة في أولى جلسات المؤتمر السابع المتوقع استمراره خمسة أيام لانتخاب لجنة مركزية جديدة ومجلس ثوري جديد، وإقرار النظام السياسي للحركة، بالإضافة إلى مناقشة ملفات أخرى ، وانتخب المجتمعون أيضاً عبداً الإفرنجي رئيساً للمؤتمر، وانتصار الوزير نائبة له ^١ .

وتحولت الجلسة المسائية للمؤتمر العام السابع لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، إلى تظاهرة تأييد ودعم لشعبنا الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية ، وأكد المتحدثون من الوفود الدولية المشاركة في الجلسة، دعمهم لحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة، ودعوا الدول التي لم تعترف بدولة فلسطين إلى الاعتراف السريع بها ، وكانت أعمال الجلسة انطلقت مساء اليوم الثلاثاء ٣٠/١١/٢٠١٦، بمشاركة رئيس دولة فلسطين محمود عباس، في قاعة أحمد الشقيري في مقر الرئاسة بمدينة رام الله، بحضور ٦٠ وفداً من ٢٨ دولة شقيقة وصديقة ، وأكد رئيس المؤتمر عبد الله الإفرنجي، أن المؤتمر السابع سيغير أموراً كثيرة على الساحة العربية والدولية تجاه التوجه إلى الامم المتحدة للحصول على العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة ، وأوضح أنه جرى انتخاب الرئيس محمود عباس رئيساً للحركة مرة أخرى ليكمل المسيرة، واستطاع خلال ١١ عاماً إقناع العالم بالوقوف إلى جانب شعبنا في نضاله لإنهاء الاحتلال، والوقوف ضد الاستيطان والإجماع على أنه غير شرعي .

٩

ويأتي خطاب المطول للرئيس محمود عباس في اليوم التالي الذي شمل جميع القضايا السياسية والأمنية والتطورات علي الساحة الدولية . وأكد رئيس دولة فلسطين محمود عباس، أن حركة "فتح"، لم ولن تتخلى عن مبادئها وروحها وهويتها وقرارها المستقل، وتواصل مسيرتها الواثقة نحو تحقيق حلم شعبنا في الحرية والدولة والاستقلال. وأعرب في خطابه أمام الجلسة المسائية للمؤتمر العام السابع لحركة "فتح" في يومه الثاني، مساء اليوم الأربعاء، بمقر الرئاسة في مدينة رام الله، عن ثقته أن المؤتمر السابع سيعزز بنيان الحركة، ويمتن جبهتنا الداخلية، ومسيرة شعبنا نحو تحقيق أهدافه الوطنية. وتطرق إلى أبرز محطات حركة "فتح" والثورة الفلسطينية المعاصرة على

^{١٨} تقرير صحفي ، بعنوان : حركة فتح تعيد انتخاب عباس قائداً عاماً لها ، وكالة BBC ، بتاريخ ٢٩/١١/٢٠١٦ ، علي الرابط : <http://www.bbc.com/arabic/middleeast-38142581>

^{١٩} تقرير صحفي ، بعنوان : كلمات ضيوف مؤتمر فتح السابع: فلسطين حية في الوجدان العربي والعالمي وعنوان للحرية والسلام ، موقع منظمة التحرير الفلسطينية ، بتاريخ ٣٠/١١/٢٠١٦ ، علي الرابط : <http://www.plo.ps>

امتداد ما يزيد عن خمسين عاماً من العطاء والنضال والتضحية، مؤكداً أن "فتح" كانت ولا زالت واحدة من أبرز معالم التاريخ الفلسطيني المعاصر، ونموذجاً يحتذى في الصمود والتحدى، ليس فقط على المستوى الوطني، بل وعلى مستوى العالم أجمع. واستعرض الدور النضالي الكبير للقائد الراحل أحمد الشقيري، الذي بادر بالدعوة لعقد المؤتمر العربي الفلسطيني الأول في القدس عام ١٩٦٤، وتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، ودوره التاريخي الكبير في الحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية وإبرازها.

وبيّن دور القائد الرمز "ياسر عرفات" في قيادة منظمة التحرير وكيف استطاع تكريسها ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، وإعلان الاستقلال في الجزائر عام ١٩٨٨، وعودة قيادة المنظمة وجنودها وكوادرها إلى الوطن، وإقامة السلطة الوطنية وبناء مؤسساتها. وتحدث الرئيس عن الانجازات التي تحققت رغم العراقيل والصعوبات، وكان أبرزها تصويت ١٣٨ دولة عضو في الجمعية العامة للأمم المتحدة لصالح رفع مكانة فلسطين لدولة مراقب، والانضمام كعضو كامل لعشرات المعاهدات والهيئات الدولية، بما فيها اليونسكو، ومحكمة الجنايات الدولية، واتفاقيات جنيف الأربعة، ورفعنا علم فلسطين في احتفالية رسمية على مباني الأمم المتحدة. مؤكداً استمرار العمل لتتال فلسطين عضويتها الدائمة والكاملة في الأمم المتحدة.

واستعرض الرئيس، آخر المستجدات في العملية السياسية، وأكد أهمية انعقاد المؤتمر الدولي للسلام قبل نهاية العام الجاري. وجدد عدم القبول بالحلول الانتقالية وبالذولة ذات الحدود المؤقتة، وبمقترح الاعتراف بالدولة اليهودية، مشدداً على أن تطبيق مبادرة السلام العربية يجب أن يتم دون تعديل، وأن السلام لا يمكن أن يعم المنطقة دون حل للقضية الفلسطينية أولاً.

وأكد الرئيس مواصلة السعي وبمساندة الدول العربية ودول صديقة لصياغة مشروعات قرارات ضد الاستيطان ولنيل العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة. وشدد على أن اعترافنا بدولة إسرائيل ليس مجانياً، ويجب أن يقابله اعتراف مماثل، ونؤكد أن الدول التي تعترف بحل الدولتين عليها أن تعترف بالدولتين وليس بدولة واحدة. وقال: إسرائيل أوصلتنا إلى قناعة بأنها غير جادة في أية عملية سياسية تتم من خلال مفاوضات ثنائية ومباشرة، معها.

وحول مدينة القدس، جدد الرئيس الموقف بأن القدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين، وقال: "نريدها أن تكون مفتوحة للعبادة لأتباع الديانات السماوية الثلاث". وبخصوص وعد بلفور، قال الرئيس: "بدأنا حواراً مع الحكومة البريطانية لإعلان اعتذارها عن إصدار هذا الوعد وإصلاح الضرر الذي لحق بشعبنا ومقدراتنا ووطننا، مع ضرورة الاعتراف البريطاني بدولة فلسطين". حول

المصالحة وإنهاء الانقسام، أكد الرئيس أن الوحدة الوطنية هي صمام الأمان لقضيتنا، ومواصلة العمل بكل إخلاص على بناء وتعزيز الجبهة الداخلية؛ وإنهاء الانقسام البغيض الذي خلقه انقلاب حركة "حماس" عام ٢٠٠٧. ووجه نداء لحركة حماس، لإنهاء الانقسام عبر بوابة الديمقراطية الوطنية، وبمشاركة جميع فصائل منظمة التحرير الفلسطينية وحركة الجهاد الإسلامي، من خلال إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، التي نراها أقصر الطرق لإنجاز الوحدة الوطنية .

وأعلن الرئيس أنه بعد انتهاء أعمال المؤتمر العام السابع لحركة فتح، ستتطلق المشاورات اللازمة مع شركائنا في منظمة التحرير وفصائل العمل الوطني لعقد دورة للمجلس الوطني الفلسطيني في أقرب وقت ممكن، من أجل تعزيز دور منظمة التحرير وإعلاء دورها. وأكد الرئيس أن حكومة الوفاق الوطني لدولة فلسطين، ستستمر في إعادة إعمار قطاع غزة، ورفع وفك الحصار عنه، والتخفيف من معاناة وعذابات أبناء شعبنا هناك، رغم الصعاب والعراقيل، وشح الموارد، وما نعانيه من ضائقة مالية، ومعوقات إسرائيلية. وجدد موقف منظمة التحرير، بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد، وقال: "لا نتدخل في شؤون الآخرين، ونأمل أن يقدر الجميع خصوصية وضعنا، باحترام استقلال القرار الوطني الفلسطيني، الذي كرسناه بالتضحيات الجسام، حيث ظلت فتح على الدوام جسداً واحداً ومتماسكاً، وفية لعمقها وانتمائها العربي، لا تحيد عن الهدف". وأكد أن أبناء شعبنا الفلسطيني من اللاجئين المقيمين في الدول الشقيقة والصديقة، هم ضيوف على أشقائهم في هذه الدول، إلى حين عودتهم إلى وطنهم، وهم لا يتدخلون في الشؤون الداخلية لها، وهذا ما نحرص عليه دائماً.

وأعرب عن أمله بأن يستعيد أشقاؤنا في سوريا وليبيا واليمن والعراق، الأمن والأمان والاستقرار، بما يكفل وحدة أراضيهم وشعوبهم، ويعزز صمود أمتنا وقدراتها في مواجهة التحديات.

وقدم الرئيس ملخصاً حول أهم الإنجازات، التي ساهمت حركة "فتح" في وضع رؤيتها وإنجاحها، وتمت بمصادقة منظمة التحرير خلال الفترة التي تلت المؤتمر السادس، في مجالات: العلاقات الدولية، وبناء المؤسسات والحكم الرشيد، وتمتين الاقتصاد الوطني، وعمل صندوق الاستثمار، ومساهمة المجلس الاقتصادي الفلسطيني "بكدار"، والاستثمار العقاري، وتطوير قطاع الزراعة، وإنتاج التكنولوجيا وصناعة الابتكار، والإبداع والتميز، والإدارة المالية الحكومية وأثرها على الاقتصاد، وقطاع التمويل والبنوك، وتطوير الثروة المائية، وبناء وخلق بنية اجتماعية قوية ومستدامة، والصحة، والتعليم والتعليم العالي، وتمكين المرأة، ودعم الرياضة والشباب، وفي مجال الأمن، والمقاومة الشعبية السلمية، ومواجهة الجدار والاستيطان، وتسهيل حياة شعبنا وتأمين

حركتهم وسفرهم في ظل سيطرة قوات الاحتلال الإسرائيلي، ورعاية أسر الشهداء، والأسرى، والأسرى المحررين والجرحى، وفي مجال دعم ذوي الاحتياجات الخاصة، ودعم الشرائح الاجتماعية الأكثر فقراً، والضمان الاجتماعي: والتطوير السياحي، والتراث الثقافي، والمسرح، وتطوير عمل الإعلام الرسمي، والقضاء.

كما قدم مقترحا لأسس البرنامج الوطني، الذي هو برنامج حركة "فتح"، لاستكمال بناء مؤسسات الدولة وتجسيد الاستقلال، على الصعيد السياسي، واستمرار بناء المؤسسات وتجسيد استقلال الدولة، وصعيد حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح".

أولاً: سياسياً:

١. التمسك بالسلام العادل والشامل كخيار استراتيجي، على أساس حل الدولتين والتأكيد على أن سلامنا لن يكون استسلاماً أو بأي ثمن، والحفاظ على ثوابتنا الوطنية، والتي تشمل:

أ-إنهاء الاحتلال العسكري الإسرائيلي لأرض دولة فلسطين، والذي بدأ عام ١٩٦٧، واعتبار عام ٢٠١٧ عام إنهاء الاحتلال والعمل على حشد دعم العالم أجمع لتحقيق هذا الهدف.

ب-تجسيد إقامة دولة فلسطين المستقلة بعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، لتعيش بأمن وسلام إلى جانب دولة إسرائيل، وستبقى أيدينا ممدودة للسلام.

ت-إيجاد حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين استناداً لقرار الجمعية العامة ١٩٤ وكما حدد في مبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢.

ث-حل قضايا الوضع النهائي كافة استناداً لقرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة، وبخاصة القدس الشرقية المحتلة، باعتبارها العاصمة الأبدية لدولة فلسطين، والتأكيد على رفضنا الحديث عن القدس باعتبارها عاصمة لدولتين، أو عاصمة فلسطين في القدس.

ج-رفض الحلول الانتقالية أو المرحلية والمجزأة، والدولة ذات الحدود المؤقتة، وما يسمى الوطن البديل، أو إبقاء الأوضاع على ما هي عليه، ورفض الدولة اليهودية.

ح-مطالبة حكومة الاحتلال الإسرائيلية بتنفيذ ما ترتب عليها من التزامات وبما يشمل وقف النشاطات الاستيطانية، بما فيها القدس الشرقية المحتلة، والتأكيد على عدم شرعية الاستيطان

والإفراج عن جميع الأسرى، إضافة إلى تنفيذ ما ترتب على حكومة الاحتلال من التزامات في الاتفاقات الموقعة، بما فيها تفعيل اللجنة الثلاثية ضد التحريض، ووقف الاجتياحات.

خ- لقد حدد المجلس الوطني الفلسطيني في جلسته عام ١٩٨٨ هذه الثوابت المرتكزة إلى القانون الدولي والشرعية الدولية، وعندما وقعنا اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، حدد هدف عملية السلام بتنفيذ القرارين " ٢٤٢ " و " ٣٣٨ "، وثبت جدول أعمال المفاوضات النهائية ليشمل القدس والحدود والمستوطنات واللاجئين والأمن والمياه والأسرى ليتم التفاوض حولها وإيجاد حلول لها خلال الفترة الانتقالية التي حددت بخمس سنوات تنتهي عام ١٩٩٩، إلا أن حكومة الاحتلال تنكرت لمبادئ اتفاق أوسلو وجداوله الزمنية.

د- العمل باتجاه مراجعة الاتفاقيات الموقعة كافة مع الجانب الإسرائيلي، نتيجة لإنهاء مددها، وتغيير الظروف وعدم التكافؤ بين الطرفين، وعدم التزام الجانب الإسرائيلي بتلك الاتفاقات.

ذ- دعم مواصلة عمل اللجنة المختصة بالتواصل المجتمعي مع المجتمع الإسرائيلي، والتي تعتبر أحد أهم أدوات التأثير على شعب الدولة المحتلة والمناصرين فيها لحقوق شعبنا غير القابلة للتصرف، وبهدف شرح الرؤية الفلسطينية للسلام.

ر- دعم عقد المؤتمر الدولي للسلام وفقاً للمبادرة الفرنسية بما يضمن مرجعيات محددة تستند إلى القانون الدولي والشرعية الدولية، وسقوف زمنية للمفاوضات والتنفيذ، وآليات متابعة ومراقبة دولية جديدة تضمن التنفيذ الدقيق والأمين لما يتفق عليه.

٢. الدفع ببذل كل الجهود الممكنة لإزالة أسباب الانقسام وتحقيق المصالحة الوطنية عبر تشكيل حكومة وحدة وطنية وإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية عامة، وإجراء الانتخابات المحلية، مع استمرار جهودنا الحثيثة لفك الحصار الظالم عن أهلنا في قطاع غزة.

٣. ترسيخ وتعزيز المقاومة الشعبية السلمية وتطويرها في المجالات كافة. وتعزيز صمود شعبنا على الأرض وخاصة في القدس والأغوار والمناطق المسماة " ج "، ومقاطعة منظومة الاستيطان بكل إفرازاتها.

٤. ترسيخ مكانة دولة فلسطين القانونية وشخصيتها السياسية كما حددها قرار الجمعية العامة ٦٧ / ١٩ / ٢٠١٢، كدولة مراقب والسعي للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، ومواصلة العمل على انضمام دولة فلسطين للمؤسسات والمنظمات والمواثيق والبروتوكولات الدولية.

٥. تعزيز علاقات دولة فلسطين الخارجية من خلال الحصول على اعتراف الدول التي لم تعترف بها بعد. (١٣٨ دولة اعترفت بدولة فلسطين)، أو رفعت مستواها، وتشكيل اللجان المشتركة وتوقيع الاتفاقيات الثنائية.
٦. مواصلة العمل مع المنظمات الدولية، وبخاصة اليونسكو، من أجل صيانة الهوية الحضارية والتاريخية والدينية لمدينة القدس ومقدساتها، ومدينة بيت لحم والخليل وغيرها، والبناء على ما تحقق في قرارات اليونسكو ذات الصلة، بالتعاون والتنسيق مع المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة.
٧. استمرار بناء وامتلاك سفارات دولة فلسطين في مختلف القارات واستبدال الإيجارات بعقارات مملوكة للدولة، لدينا ١٠٣ سفارات في الخارج ٩٠ منها ملك لدولة فلسطين، ولدينا ارض تحت البناء في موريتانيا وتونس والسودان والكويت واليابان والبحرين قريبا.
٨. تعزيز وتقوية وكالة التعاون الدولية الفلسطينية في وزارة الخارجية والتي تقدم الخبرات والمساعدات الفلسطينية للدول الصديقة.
٩. العمل وفقاً لخطة شاملة للتعامل مع الأخطاء التاريخية التي ارتكبت بحق شعبنا وبلدنا فلسطين، بهدف تصحيح هذه الأخطاء (وعد بلفور وغيره).
١٠. متابعة العمل مع المحكمة الجنائية الدولية، للانتصاف لضحايانا ومحاسبة مجرمي الحرب، وصولاً لفتح تحقيق قضائي في جرائم الاحتلال التي ارتكبت بحق شعبنا في المجالات كافة.
١١. التأكيد على موقفنا الثابت بمحاربة الإرهاب أيّاً كانت دوافعه ومصادره، وبما يشمل إرهاب الدولة وإرهاب المجموعات الاستيطانية، والتعاون إقليمياً ودولياً في هذا المجال، واستمرار تمسكنا بثقافة السلام والتسامح ونبذ العنف والتطرف، والعمل على حل النزاعات بطرق سلمية.
١٢. استمرار تعزيز ثقافة التسامح، واعتماد أسس وركائز ديننا الحنيف، ووسطيته الرائعة، كنقطة ارتكاز في نشر ثقافة التسامح وحرية الاعتقاد والعبادة.
١٣. تعزيز العلاقات مع الأشقاء العرب، واستمرار التنسيق والتعاون من خلال لجنة متابعة مبادرة السلام العربية والعمل على الصعد كافة وبما يشمل منظمة التعاون الإسلامي ودول عدم الانحياز، والاتحاد الإفريقي، والاتحاد الأوروبي وغيرها من المنظمات الإقليمية والدولية.
١٤. التأكيد على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة، وعلى رفضنا الحازم والصارم لأي تدخل في شؤوننا الداخلية والحفاظ على قرارنا الوطني المستقل.
١٥. رفضنا تقهيط الدول العربية، والفوضى والتأكيد على موقفنا الثابت باتجاه الحلول السلمية في الدول العربية وذلك من خلال الحوار الوطني الشامل. والتعبير عن رفضنا لإثارة النعرات المذهبية والطائفية والعرقية بين الشعوب العربية.

١٦. التأكيد على موقفنا ومساعدتنا لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووي، وغيره من أسلحة الدمار الشامل، وبما يشمل دولة إسرائيل الدولة الوحيدة التي تمتلك أسلحة نووية في المنطقة.
١٧. رفض الهيمنة على المنطقة بأشكالها كافة، ورفض استبدال الهيمنة الدولية بالهيمنة الإقليمية بأي مكان.
١٨. الرفض التام لما يسمى بقانون جاستا الأمريكي.
١٩. نتطلع لبناء علاقة إيجابية وبناءة مع إدارة الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب وفقاً للأسس والركائز الواردة أعلاه.

ثانياً: استمرار بناء المؤسسات وتجسيد استقلال الدولة:

- ١) استمرار بذل كل جهد ممكن لتعزيز صمود أبناء شعبنا في عاصمتنا القدس الشرقية وتمكينهم في المجالات كافة. ودعا سيادته الى زيارة القدس وتقديم الدعم لتعزيز صمود اهلها.
- ٢) استمرار الاهتمام بالأسرى والأسيرات والأطفال الأسرى، وعائلاتهم والأسرى المحررين والجرحى وعائلات الشهداء.
- ٣) التأكيد على أهمية صندوق الضمان الاجتماعي ليغطي أبناء شعبنا كافة.
- ٤) دعم أبناء شعبنا الفلسطيني في مخيمات اللجوء والمنافي، والنهوض بالمسؤوليات في إيجاد آليات لتوفير المساعدات لأبناء شعبنا، كتعميم تجربة مؤسسة محمود عباس لمساعدة الطلبة المحتاجين في لبنان إلى مناطق أخرى، وتوفير فرص العمل عبر تمويل المشاريع الصغيرة في مخيمات اللجوء في لبنان وسوريا، والعمل على ضرورة استمرار الأونروا في تحمل مسؤولياتها عن هذه المخيمات. كل فلسطيني في لبنان يحصل على الثانوية العامة علينا توفير تعليم له حتى يتخرج من الجامعة.
- ٥) مواصلة العمل على مواءمة القوانين والتشريعات المحلية مع نظيراتها الدولية.
- ٦) الاهتمام بأبناء شعبنا من ذوي الاحتياجات الخاصة، وضمان الحياة الكريمة لهم من خلال توفير التعليم وفرص العمل المناسبة.
- ٧) ترسيخ الحقوق والحريات العامة والخاصة، وحقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفل، والعبادة، وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني والابتعاد عن التعصب وإثارة الفتن، وفقاً للمعايير الدولية.

٨) الحفاظ على مبدأ فصل السلطات واحترام القضاء وتحديثه، وتعزيز مبادئ الشفافية والحكم الرشيد. مؤخرا تم تأسيس المحكمة الدستورية وهذا شيء مهم، مؤكدا حرصه التام على فصل السلطات الثلاث.

٩) التأكيد على مبادئ السلطة الواحدة والسلاح الشرعي الواحد وسيادة القانون واجتثاث الفوضى والفلتان بأشكاله كافة. لن نسمح بلفلتان الأمني وكل من يعبث بالأمن سنقطع يده.

١٠) مواصلة حماية أملاك الدولة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية وأملاك الأوقاف والعمل على إزالة أية تعديات عليها، واستثمارها وتطويرها لصالح المنافع العامة.

١١) استمرار ترسيخ الاقتصاد الحر وحماية المستثمر المحلي والأجنبي والحفاظ على حقوقه كاملة.

١٢) فك الارتباط عن الإحتلال باتجاه إنجاز الاستقلال التام، وذلك بخلق مزيد من المشروعات، وفرص العمل المناسبة لتحقيق ذلك.

١٣) ترشيد القطاع العام إلى الحد الضروري وبما يضمن تطوير قطاع خاص وطني قوي يتكامل مع القطاع العام لبناء مؤسسات الدولة العصرية.

١٤) الاستمرار في محاربة أشكال الفساد كافة وترسيخ مبادئ المساءلة والمحاسبة.

١٥) اعتماد الصناعة الإنتاجية والتكنولوجية كطريق للاعتماد على الذات وترسيخ ركائز الاقتصاد.

١٦) استمرار تطوير قطاع التعليم ونوعيته وخاصة المهني وقطاعات السياحة والبنى التحتية والصحة والنقل والمواصلات والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والزراعة والطاقة المتجددة والإنشاءات والثقافة والحكم المحلي، والرياضة وباقي القطاعات وبما يتوافق مع طبيعة دولة فلسطين وانفتاحها على الشعوب والحضارات والديانات.

١٧) دعم قطاع التعاونيات كافة، الصناعية والإسكانية وغيرها، ودعم وحماية الزراعة الفلسطينية، وحماية المنتجات الوطنية ومنحها الأولوية على غيرها.

١٨) تشجيع التميز والإبداع وتوفير الإمكانيات للمتميزين والمبدعين، ودعم البحث العلمي في المجالات كافة.

١٩) بناء المزيد من المناطق الصناعية والحدائق التكنولوجية وتطويرها ونشرها في مختلف محافظات فلسطين.

٢٠) حماية الآثار وتنفيذ برامج التطوير والصيانة، وذلك لتعزيز إمكانيات تطوير السياحة لدولة فلسطين، وتشجيع السياحة الدينية إلى القدس وبيت لحم والخليل.

٢١) الاهتمام بالاكشافات الغازية والبتروولية وباقي الثروات الطبيعية في فلسطين.

٢٢) تعزيز الاهتمام بالقطاع الفني وبما يشمل المسرح والموسيقى والسينما والفنون الجميلة.

- ٢٣) تطوير قطاع المياه وفقاً للحاجات البشرية والزراعية وتطوير إمكانية الاستفادة من ثروات البحار (البحر الأبيض المتوسط، البحر الميت).
- ٢٤) حماية المناخ والبيئة وفقاً للمعايير الدولية.
- ٢٥) رعاية الكتاب والأدباء والشعراء في دولة فلسطين.
- ٢٦) تبني وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومكافحة الفقر والبطالة كما اعتمدتها الأمم المتحدة. سنطلب تشكيل لجنة من أجل التعاطي مع القضايا الخاصة بقطاع غزة.

ثالثاً: على صعيد حركة فتح:

أكد البرنامج على أن الحركة ستعمل على انتظام جلسات الأطر الحركية وتفعيل دور المجلس الثوري ليكون مع اللجنة المركزية وبالتعاون مع الأقاليم والمنظمات الشعبية والمكاتب الحركية وجميع الأطر القاعدية السياج المنيع للحركة وشبكة الأمان الحامية لها. كما وسنعمل على توحيد الجهد الإعلامي للحركة وخاصة مواقع التواصل الاجتماعي لشرح معاناة شعبنا وشرح برنامج عملنا. مع أهمية مواصلة العمل على صياغة برامج لدمج واستقطاب الشباب في الجامعات والأوساط الشعبية من أجل تنفيذ مشروعنا الوطني، استمرار العمل للمحافظة على هوية الحركة ببعدها الجماهيري والنضالي كحركة تحرر وطني تسعى لإنجاز مهامها التي انطلقت من أجلها.

واستمرار العمل على إشاعة الأجواء الديمقراطية في الأطر الحركية وإشراكها في القرارات الاستراتيجية والهامة، سنتابع العمل على إنجاز مدرسة الكادر لتأهيله في مختلف مجالات العمل من أجل تنفيذ توجهاتنا السياسية والنضالية والمجتمعية في إطار برنامج البناء الوطني الشامل الذي يأخذ بعين الاعتبار تقييم التجربة والانطلاق نحو المستقبل، مستفيدين من خبرات المتقاعدين العسكريين والمدنيين، ومشاركتهم في الأطر التنظيمية المختلفة وكل حسب قدراته. ومن أجل تمكين الحركة من الإيفاء بالتزاماتها فإننا سوف نسعى إلى توسيع الامكانيات المالية واستكمال حصر الأملاك في الخارج وخاصة في لبنان وسوريا والتي استطعنا استعادة بعض منها، ولا زالت لجنة حصر الأملاك تقوم بعملها وسوف نستمر بهذا الأمر. مع التأكيد على أهمية الالتزام بدفع الاشتراكات الحركية بانتظام، واستمرار العمل على تنمية الاستثمارات وصولاً إلى مرحلة التمويل الذاتي.

وقدم سيادته ملخصاً حول أهم الانجازات، التي ساهمت حركة فتح في وضع رؤيتها، وانجاحها، وقد تمت بمصادقة منظمة التحرير الفلسطينية خلال الفترة التي تلت المؤتمر السادس، وحتى تاريخه، وهي:

١. حصلنا لأول مرة في تاريخ الشعب الفلسطيني، على شهادة ميلاد لدولة فلسطين في النظام الدولي، وذلك في ٢٩ نوفمبر ٢٠١٢، وقد حصلت دولة فلسطين على عضوية كاملة في العشرات من المعاهدات والوكالات الدولية مثل منظمة اليونسكو، ومحكمة الجنايات الدولية، وموآثيق جنيف الدولية لحقوق الإنسان وغيرها، وسواصل عملنا وجهودنا، لنيل العضوية الكاملة في الجمعية العامة للأمم المتحدة.
٢. تعترف بنا حالياً ١٣٨ دولة، ٤٠ منها تمت في الفترة من ٢٠٠٩ وحتى تاريخه، وكان آخرها السويد والفاتيكان.
٣. لقد أقمنا علاقات دبلوماسية واسعة، وقد أصبح لدينا ١٠٣ سفارات وبعثات مقيمة، هذا بالإضافة إلى تمثيل غير مقيم مع غالبية دول العالم.
٤. ضاعفنا بعدة مرات السفارات التي نمتلكها، حيث أصبحت ١٢٠ عقاراً، منها ٨٠ مقراً جديداً، وعدد ١٤ مقراً آخر قيد التنفيذ، تضاف إلى عدد ٢٦ عقاراً كنا نمتلكها سابقاً، وقد تم تسجيلها جميعاً باسم منظمة التحرير الفلسطينية.
٥. أنشأنا وكالة للتعاون الدولي تقوم بأعمال الإغاثة، ومد جسور التعاون مع شعوب العالم.
٦. نشارك بانتظام في مؤتمرات القمم العربية، وعدم الانحياز، والمؤتمرات الإسلامية، والقمم الإفريقية، والجمعية العامة للأمم المتحدة سنوياً في نيويورك، ومؤتمر المناخ وغيرها، وذلك من أجل تأمين الدعم والتأييد لقضية شعبنا.
٧. قمنا بعشرات الزيارات الثنائية، بهدف تطوير علاقات الصداقة والتعاون، وشرح الموقف الفلسطيني، وحشد الدعم العربي والدولي وطلب الاعتراف بدولة فلسطين.
٨. ومن دواعي الفخر والاعتزاز أنه وأثناء زيارتي الأخيرة للاتحاد الأوروبي تم استقبالنا كدولة مستقلة، حيث، ولأول مرة عزف النشيد الوطني الفلسطيني والأوروبي في مقر البرلمان الأوروبي في سبتمبر الماضي، ورفع العلمان الأوروبي والفلسطيني؛
٩. حصلنا على دعم أوروبي واسع وصدر العديد من البيانات الأوروبية الداعمة لحقوقنا، واتخذت قرارات وإجراءات ضد منتجات المستوطنات، ونبذ الشركات الأوروبية العاملة في المستوطنات، ولدينا لجان حكومية مشتركة مع عدد كبير من الدول الأوروبية، وكذلك اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي، وعلى مستوى الاتحاد من أجل المتوسط.
١٠. وعلى مستوى الانجازات الدولية في المجال البرلماني فقد أصبح المجلس الوطني الفلسطيني عضواً كاملاً في الاتحاد البرلماني الدولي، وعضواً كاملاً في الجمعية البرلمانية الأوروبية وبرلمان الاتحاد من أجل المتوسط، وحصلنا على العضوية

المشاركة في الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا. هذا بالإضافة إلى عضوية فلسطين الكاملة في العديد من البرلمانات الإقليمية، ومنها العربية والآسيوية والإسلامية والعضوية المراقبة في الاتحاد البرلماني الإفريقي.

في مجال بناء المؤسسات والحكم الرشيد:

-تم تطوير الهياكل الحكومية، وإصدار القوانين الضرورية لتشكيل حكومة تعمل مؤسساتها وفق نظم الحكم الرشيد، ولا ينقصها إلا تحقيق نهاية الاحتلال، وإعلان استقلال الدولة، وذلك بشهادة المنظمات الدولية.

١. تم بناء مؤسسات دولة فلسطين على أساس الالتزام بسيادة القانون، واعتماد المعايير الدولية في المحاسبة، والشفافية.

٢. في مجال تطوير قوانين ونظم حديثة لإدارة شؤون الوظيفة العمومية، فقد شهدت الإدارة العامة والخدمة المدنية تطورات نوعية في السنوات الست الماضية.

٣. واصل ديوان الرقابة المالية والإدارية تطوير أعماله وتقديم تقاريره السنوية ما ساعد على ضبط الأداء ومراقبته.

٤. يجري العمل على تنمية صندوق التقاعد والمحافظة على حقوق المتقاعدين وتطويرها.

٥. وفي مجال مكافحة الفساد، تم إنشاء هيئة لهذه الغاية في العام ٢٠١٠، وفق قانون ونظم متطورة، وتقوم بدور هام في التوعية والتحقق والإحالة للهيئات القضائية.

٦. ولا يفوتنا أن نشيد بالدور الهام لمركز الإحصاء الوطني الفلسطيني.

٧. في مجال الانتخابات المحلية، حالت ظروف القاهرة دون إجراء هذه الانتخابات مؤخراً، وسيتم تحديد موعد جديد للانتخابات المحلية عند انتهاء الإجراءات القانونية والقضائية اللازمة لذلك.

٨. في مجال توثيق رموز الدولة واستخدام اسم "دولة فلسطين" بدلاً من السلطة الفلسطينية

٩. أصدرنا قانون حرمة العلم، باعتباره أحد رموز السيادة. وعملنا جاهدين ونجحنا في رفعه عالياً على مقرات الأمم المتحدة.

١٠. كما تم توثيق ونشر السلام الوطني الفلسطيني، وأنشأنا عدد من الفرق الموسيقية في الأمن الوطني والشرطة لعزفه في المناسبات الرسمية. وكذلك حددنا مواصفات شعار الدولة، وتم اعتماده في الأوراق الرسمية.

١١. قمنا بإصدار مجموعات من أوسمة الدولة، والميداليات المدنية والعسكرية، وقد تم منح العديد منها للشخصيات الفلسطينية والعربية والأجنبية، تقديراً لها على إنجازاتها لخدمة فلسطين.

في مجال تمكين الاقتصاد الوطني:

الجميع يعلم أن الاحتلال الاسرائيلي لبلادنا هو المعيق الأكبر للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني، ورغم ذلك فإننا نعمل للتخفيف من وقعته من خلال التنسيق والشراكة بين القطاع العام والخاص، في سن القوانين التي تشجع الاستثمارات وإنشاء شراكات استراتيجية بين صندوق الاستثمار الفلسطيني، والمستثمرين الفلسطينيين والعالميين، وفي نفس الوقت، مواصلة العمل مع المنظمات الدولية، والمانحين من أجل تهيئة البنية التحتية والمساهمة في مشروعات تساند الاقتصاد الفلسطيني.

ومن أهم القطاعات الإنتاجية التي نعمل على تطويرها بهدف إحداث فرق كبير في الانتاج والتنمية المستدامة، قطاعات الصناعة والزراعة والطاقة والطاقة المتجددة، وتنمية الموارد الطبيعية، والاتصالات والتكنولوجيا والحلول الذكية، وقطاعات البنية التحتية والنقل والمواصلات والتطوير العقاري والسياحة.

قطاع الصناعة، وإنتاج الطاقة، والغاز والبتروك

يحقق هذا القطاع ناتجاً قدرة أربعة ونصف مليار دولار تشكل حوالي ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، قمنا بتطوير وتشغيل المدينة الصناعية الزراعية في أريحا بدعم من اليابان، والمدينة الصناعية في بيت لحم بدعم من فرنسا، والمنطقة الصناعية في جنين بدعم من ألمانيا وتركيا، ويجري العمل على تطوير توسيع مدينة غزة الصناعية بدعم من الاتحاد الأوروبي، إضافة المناطق الصناعية البلدية، والمشاغل الحرفية، مصانع الأدوية التي نفتخر بها.

وتقوم سلطة الطاقة بدور مركزي في تطوير قطاع الطاقة، وتشجيع المستثمرين، ومن ضمنها برنامج إنتاج الطاقة الشمسية، وإننا نحث المستثمرين للقدوم، ومن جانبنا سواصل تقديم التسهيلات اللازمة، وتوفير الأراضي، على طريق تحقيق الاستقلال في مجال الكهرباء.

وفي مجال عمل صندوق الاستثمار الفلسطيني:

-حقق صندوق الاستثمار الفلسطيني إنجازات هامة في مجال تركيز الاستثمارات داخل فلسطين.

-في قطاع الطاقة تم منذ أيام وضع حجر الأساس، لإنشاء أول محطة لتوليد الكهرباء في محافظة جنين، والتي ستعمل على تزويد ما يقارب ٤٠% من احتياجات فلسطين للكهرباء، بحجم استثماري متوقع أن يصل إلى حوالي ٦٠٠ مليون دولار أمريكي، بشراكة بين الصندوق وشركات فلسطينية أخرى.

-في الوقت الذي بدأ فيه الصندوق بتنفيذ برنامج واعدة للطاقة الشمسية في مختلف محافظات الوطن.

-وفي قطاع الصناعات الإنشائية، وضعنا حجر الأساس لمصنع الاسمنت، باستثمار ٣٠٠ مليون دولار.

-أما في القطاع العقاري: ضاحية الريحان العقارية وضاحية الجنان النموذجية في محافظة جنين، ومشروع "مدينة القمر" في الأغوار، ومركز الإرسال.

-تمويل وضمان القروض التشغيلية لأكثر من ٤٠٠٠ مشروع وبرنامج تمكين اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات اللجوء في لبنان.

-ضخ الاستثمارات واستقطاب استثمارات خارجية وتطوير القطاعات الاقتصادية الواعدة، مثل قطاعات السياحة، الاتصالات، والبنوك، والصناعة والزراعة، والصحة.

في مجال مساهمة المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار "بكدار":

قامت بكدار، وهي المؤسسة التي أنشأتها منظمة التحرير الفلسطينية عند العودة للوطن، وقد أنجزت ٥٠٠٠ مشروع على مستوى الوطن في الضفة وبما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة، في مختلف مجالات التنمية، والبنية التحتية، وبرامج خلق فرص عمل، ولعل من أهم المشاريع الوطنية الكبرى، التي يجري بناؤها حالياً تحت إشراف "بكدار": مستشفى "خالد الحسن" للسرطان، ومستشفى "هوغو تشافيز" للعيون.

في مجال الاستثمار العقاري:

هناك نهضة عمرانية كبيرة في فلسطين: مشروع مدينة روابي المتكاملة، ومشاريع شركة بريكو، وعشرات الآلاف من الوحدات السكنية الجديدة التي بناها مستثمرون وطنيون.

في مجال تطوير قطاع الزراعة:

يعتبر قطاع الزراعة من أهم روافد الاقتصاد الوطني: تم إنشاء مؤسسة الإقراض، وإنشاء صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية، وإعفاء المزارعين من ضريبة الدخل.

ولولا سيطرة إسرائيل على أكثر من ٦٠% من أرضنا وبخاصة منطقة الأغوار، لكان الوضع مختلفاً تماماً.

نعمل على تقديم المساعدات للمتضررين من اعتداءات الاحتلال في الضفة والقطاع بتمويل مشكور من الاتحاد الأوروبي بقيمة تصل إلى ١٧ مليون يورو.

ومن أجل تعزيز صمود المزارعين على أرضهم سيتم تعويض المزارعين المتضررين من الكوارث الطبيعية، اعتباراً من بداية الشهر القادم بقيمة ٢٠ مليون شيكل.

في مجال إنتاج التكنولوجيا وصناعة الابتكار

من أجل تمكين الشباب، وضعنا حجر الأساس لأول حديقة تكنولوجية في فلسطين بدعم كريم من حكومة الهند الصديقة في حرم جامعة بيرزيت، ويجري العمل مع حكومة كوريا الجنوبية على مشروع مماثل، سيتم إقامته في منطقة أخرى، وذلك من أجل إنتاج التكنولوجيا، وصناعة الابتكارات، وتشجيع الريادة.

هناك شركات عالمية تحقق دخلاً بالمليارات قامت على فكرة لشاب، أو شابة، أتحت لهم الفرصة لتطويرها وإنتاجها.

الانجازات في مجال الإبداع والتميز:

قمنا بإنشاء المجلس الأعلى للإبداع والتميز في ٢٠١٣، وتم إنشاء صندوق لدعم الإبداع والتميز، وذلك بهدف تمكين الشباب وانخراطهم في بناء المستقبل وتوطين العقول الفلسطينية وتمييزها، وقد قام المجلس بدعم ٣٥ مشروعاً وبناء قدرات ٩٨٠ شاباً وشابة، وبالشراكة مع القطاع الخاص.

الإدارة المالية الحكومية وأثرها على الاقتصاد الوطني:

نجحت دولة فلسطين في إنشاء منظومة إدارة مالية حكومية، شهد لها البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والدول المانحة، حيث تحققت زيادة مؤكدة للإيرادات بأكثر من ثلاثمائة مليون دولار سنوياً.

هذا وقد واصلنا تحمل النفقات والاحتياجات لأهلنا في الشتات، وخاصة في لبنان وسوريا. أما بالنسبة لأهلنا في قطاع غزة، فقد تحملت الموازنة العامة، وعلى مدى السنوات العشر الأخيرة ما قيمته ١٤ مليار دولار، وبمعدل شهري قدره ١٢٠ مليون دولار.

إلا أن أعباء الموازنة تتطلب مواصلة الدول الشقيقة والصديقة الوفاء بالتزاماتها ودعمها المشكور والمقدر من شعبنا.

وفي مجال قطاع التمويل والبنوك:

لقد تم تحقيق إنجازات كبيرة في مجال تطوير قطاع البنوك والتمويل في فلسطين، من خلال عمل ١٥ بنك، وشركات تمويل وإقراض للمشاريع، وشركات تأمين وسوق فلسطين المالي، وقد استطاعت سلطة النقد الفلسطينية تنظيم هذا القطاع الحيوي للاقتصاد الفلسطيني على أحدث المعايير العالمية .

وفي مجال إعادة إعمار ما دمره الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة:

فقد نظمنا مؤتمر المانحين بالقاهرة، وواصلت الحكومة الإشراف على تنسيق وصول الدعم الذي وصل لأكثر من مليار ونصف المليار دولار، وعملت الحكومة بالشراكة مع المنظمات المالية والمانحين على إعادة ترميم وإعمار غالبية المؤسسات التعليمية والصحية وشبكات المياه والكهرباء، وأكثر من مائة ألف منزل بين ترميم جزئي أو كلي، ولازالت العملية مستمرة، لذلك نحث الأشقاء والأصدقاء على مواصلة دعمهم المشكور، إن عدم وجود منافذ دولية حرة من مطارات، وموانئ للاستيراد، والتصدير، يفقدنا ملايين السياح، والمستثمرين من الفلسطينيين والأجانب، هذا وإن عدم استغلال أكثر من (٦٠%) من أرضنا في المناطق (ج)، وبما فيها عدم استغلال الموارد الطبيعية من حصتنا في البحر الميت، وعدم استغلال شواطئه في مشروعات سياحية، يفقدنا أكثر من (٣,٥) مليار دولار سنوياً، وفق تقارير البنك الدولي الأخيرة.

تنمية الموارد والممتلكات الحكومية والحفاظ على أملاك الدولة: نعمل من ناحية على إقامة مبانٍ ومنشآتٍ لجميع المؤسسات الحكومية والأمنية، بحيث تكون جميعها ملكاً حكومياً ووطنياً، نحافظ على الأراضي الحكومية وتخصيصها لاستخدامات تساعد على تنمية الإيرادات. فقد استعدادنا وثبتنا أملاك منظمة التحرير الفلسطينية الموجودة في الخارج.

في مجال تطوير الثروة المائية:

يعلم الجميع حجم كارثة تلوث أحواض المياه الجوفية في قطاع غزة، ولهذا فإننا نعمل على تحلية المياه في ثلاث محطات صغيرة في القطاع، وإنشاء محطات للصرف الصحي، وتكريرها للحصول على المياه الصالحة لري المزروعات بقيمة ٦٠٠ مليون دولار، بالتعاون مع الاتحاد من أجل المتوسط والبنك الإسلامي للتنمية وعددٍ من الدول ليتم إنشاؤها قبل ٢٠٢٠.

ومن ناحية أخرى، يسيطر الاحتلال الإسرائيلي على أكثر من (٨٥%) من مخزون المياه في الضفة الغربية، من خلال سيطرتها على الأحواض المائية الواقعة في مناطق (ج)

الأهمية الكبيرة لتمكين فلسطين من استخدام ٣٧ كم من شواطئها على البحر الميت، كل ذلك مع عدم الإجحاف بحقنا في مفاوضات المياه، التي ستتم وفق القانون الدولي. هذا وسنواصل العمل من أجل استرداد جميع حقوقنا المائية.

في مجال بناء وخلق بنية اجتماعية قوية ومستدامة:

لقد أكدت حركة فتح على الدوام على ضرورة تعزيز البنية الاجتماعية لتكون قوية و متماسكة في وجه ممارسات الاحتلال الإسرائيلي في بلادنا، وهي تواصل جهودها عبر دعم البرنامج الوطني لإنهاء الاحتلال بالطرق السياسية والدبلوماسية.

هذا وقد حققنا انجازات كبيرة، في المجالات الاجتماعية التي تهدف لتحسين رفاه وحياة شعبنا وتحويله لمجتمع عصري خلال السنوات العشر الماضية، وذلك في ظل نظام يحافظ على سيادة القانون، والأمن، ويرسخ ثقافة الحوار والسلام، ويعزز الانتماء والتمسك بالموروث الثقافي والتاريخي، ومواصلة إعلاء شأن العمل الوطني، وأهمية التضحيات التي قام بها شهداؤنا، وجرحانا، وأسرانا، والعناية بهم وبعائلاتهم، وتأكيد حقنا في المقاومة الشعبية السلمية ضد

الاحتلال الإسرائيلي لبلادنا، وفي نفس الوقت يؤكد على أهمية العلم والعمل وتحقيق العدالة الاجتماعية وبتيح الفرصة للمجتهدين وأصحاب الكفاءات.

في مجال الصحة:

تم تطوير النظام الصحي باعتباره منظومة متكاملة، فقد تم إنشاء المجلس الصحي الفلسطيني الأعلى، كما نقوم بتشجيع الحكومة والقطاع الخاص والجامعات على السواء لبناء المستشفيات والمراكز الصحية. ويجري حالياً مضاعفة عدد المستشفيات والمراكز الصحية ومراكز الولادة في جميع محافظات الوطن.

يتم حالياً تشييد مستشفى العيون هوجو تشافيز في ترمسعيا بتمويل من الحكومة الفنزويلية، ومستشفيات لحول ودورا بتمويل إيطالي، ومركز خالد الحسن للسرطان، وقد تم افتتاح المستشفى الاستشاري وهو استثمار خاص، وتم إعادة تأهيل وتشغيل مستشفى طوباس ومستشفى المحتسب.

كما تم انجاز العديد من المشاريع الصحية في إطار عملية إعادة الاعمار، ونقوم بعمل تحويلات للمستشفيات الفلسطينية في القدس ومساعدتها لإنشاء أقسام جديدة فيها من خلال العديد من الدول المانحة. في مجال التأمين الصحي، فقد تم توسيع العلاج المجاني ليشمل شرائح واسعة منها، جميع سكان قطاع غزة، واتحاد ذوي الاحتياجات الخاصة، والعاطلين عن العمل، الأسرى وأسر الشهداء، والحالات الاجتماعية، بالإضافة لما تقدمه وكالة الأونروا. وإننا نعمل على تطوير نظام التأمين الصحي، بحيث يكون شاملاً.

في مجال التعليم والتعليم العالي:

التعليم بالنسبة لكل فلسطيني يعيش في الوطن أو في الشتات، كان ولا يزال من أهم وسائل تطوير مستقبلهم وحياتهم، ونحن نفتخر على الدوام بأننا من بين شعوب المنطقة والعالم الأكثر تعليماً، وكانت تعليماتنا لجميع الحكومات التي شكلناها، بإعطاء اهتمام خاص للتعليم وتطوير المناهج التربوية والتعليمية وفي جميع مراحلها الأساسية والجامعية والمهنية وربطها بأسواق العمل لتصل إلى مستوى منافس عالمياً؛ واصلنا عملية بناء المئات من المدارس والمعاهد، ونشجع المؤسسات الأهلية، والخاصة، للاستثمار في هذا المجال الهام، وفي هذا الإطار نشجع البحث العلمي وربطه بالقطاع الخاص المحلي والدولي.

حافظنا على مجانية التعليم الأساسي في المدارس الحكومية وفي مدارس الأونروا، ودعم جميع الجامعات الحكومية والأهلية بهدف تمكينها من مواصلة رسالتها، فضلاً عن مواصلة الاستثمار في مواردنا البشرية لأنها أهم وأعلى لدينا من موارد.

توجيهاتنا الدائمة لوضع خطط متوسطة، وطويلة المدى، لتطوير المناهج التعليمية، والاهتمام بالتعليم المهني الصناعي، والزراعي، والسياحي، وتكنولوجيا المعلومات، وغيره، والعمل على إعلاء شأنه، وربط منظومة التعليم بكاملها بسوق العمل ومهن المستقبل. وفي هذا المجال، نتعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة والدول المتقدمة من أجل الارتقاء بمستوى التعليم في بلادنا.

وبهدف مساعدة أهلنا في لبنان، فقد أنشأنا صندوق الطالب للتعليم الجامعي، حيث استعاد منه ٢٥٠٠ طالب وطالبة حتى تاريخه، والبرنامج متواصل لخدمة آخرين من لبنان وسوريا وغيرها من المناطق في الشتات.

في مجال تمكين المرأة:

كان للمرأة الفلسطينية، ولا يزال دور مركزي في مسيرة شعبنا الفلسطيني، ونضاله من أجل الحرية والاستقلال، وكانت، ولا زالت، شريكة للرجل في مختلف قطاعات العمل والحياة، ولأنها كذلك، فقد عملنا على سن القوانين وتعديل القائم منها من أجل إعطائها حقها.

بموجب القانون أصبح للمرأة حد أدنى قدره ٢٠% في الانتخابات التشريعية والمحلية، وتشغل المرأة جميع وظائف الرجل ولها فرص متساوية في التعليم الأساسي والجامعي، والمعلوم للجميع أن عدد المتفوقات من البنات أكبر في الثانوية العامة، ولها فرص متساوية أيضاً في التقدم للوظائف في القطاعين العام والخاص، وهي موجودة في المناصب العليا، فهي وزيرة، وسفيرة، وقاضية، وطبيبة، ومهندسة، ورئيسة هيئة ومديرة شركة، وبنك، ورئيسة نقابة، وفي العديد من الوظائف.

في مجال دعم الرياضة، والشباب:

يشهد الجميع بالنهضة الرياضية في السنوات التسع الماضية، حيث تم إنشاء اللجنة الأولمبية الفلسطينية، والاتحادات الرياضية في مختلف التخصصات، ودعم الأندية الرياضية، وتدعيمها

بالفرق النسائية إلى جانب الفرق الأخرى، وتم إقامة البنية التحتية لها، بما فيها الملاعب، والأدوات الرياضية، وتدريب المدربين، وقد أصبح لفلسطين منتخبات تشارك في الألعاب الدولية وكأس آسيا والعالم في كرة القدم وغيرها؛ ويشارك فيها اللاعبون الفلسطينيون من الداخل والخارج. ويحق لشعبنا أن يفتخر بالإنجازات الكبيرة لهذا القطاع، ونحن نشتم جهود هذه المؤسسة وقيادتها وكوادرها وأطقمها الفنية والتنظيمية ومن الجنسين.

في مجال الأمن:

تسهر قوى الأمن الفلسطينية بعملها وفقا للقانون على توفير الأمن والأمان لأبناء شعبنا الفلسطيني، والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة، والمساعدة في حماية البعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية، وملاحقة المجرمين والخارجين عن القانون، والمساعدة في الإنقاذ في حالات الحوادث والحرائق والكوارث الطبيعية، والمحافظة على السلم الأهلي وفض النزاعات العائلية.

كما تقوم بتأمين الانتخابات المحلية والعامة، والتمثيل العسكري في سفارات فلسطين بالخارج، والمشاركة في الاجتماعات والمؤتمرات ذات العلاقة، وتطبيق التزامات فلسطين وفقا للاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

ولأجل ذلك، حرصنا على تمكين قوى الأمن الفلسطينية بمختلف فروعها وتشكيلاتها، من بناء منشآت خاصة بها ومراكز للشرطة في جميع المحافظات، علاوة على بناء وتجهيز المختبرات الجنائية المتخصصة، ومراكز للتدريب، وفي هذا الإطار، فإن جامعة الاستقلال تضطلع بدور هام في إعداد الضباط والكوادر العسكرية، وكذلك تقوم أكاديمية الشرطة، ومراكز تدريب قوى الأمن الوطني وحرس الرئاسة بدور هام في هذا المجال.

وتضطلع قوى الأمن بواجبات إضافية في المجالات الاجتماعية والإغاثية وقد ساهمت في إعادة ترميم مئات المنازل والمنشآت العامة والأهلية ودور العبادة المسيحية والإسلامية، كما وتساهم في حملات قطف الزيتون والتبرع بالدم والإغاثة في حالات الكوارث الطبيعية

في مجال المقاومة الشعبية السلمية، ومواجهة الجدار والاستيطان:

إن المقاومة الشعبية السلمية هي حق لشعبنا ولن نتنازل عنه، وفي هذا الإطار ندعم ما تقوم به لجان المقاومة الشعبية في عشرات القرى والبلدات للتصدي لبناء الجدار والتوسع الاستعماري

ومصادرة الأراضي وإغلاق ومحاصرة القرى والدفاع عن حق المواطنين في الوصول لأراضيهم الزراعية في كل مكان.

ونحيي أرواح جميع شهدائنا الذين سقطوا في مسيرة الدفاع عن أرضهم، ونخص بالذكر عضو المجلس الثوري زياد أبو عين، إننا نؤكد مواصلة تقديم المساعدة بما يمكن مواطنينا من الصمود والبقاء على أراضيهم وفي قراهم ومدنهم وفي مقدمتها مدينة القدس التي تحملت العبء الأكبر في عمليات الهدم.

في مجال تسهيل حياة شعبنا وتأمين حركتهم وسفرهم في ظل سيطرة قوات الاحتلال الإسرائيلي:

تقوم هيئة الشؤون المدنية الفلسطينية بعمل متواصل لتأمين نقل البضائع وسفر وتنقل المواطنين والضيوف الزائرين عبر المعابر التي تم تطويرها لضمان سرعة إنجاز المعاملات والسفر، وتقديم التسهيلات للوصول المرضى للمستشفيات في الوطن والخارج، وترتيب زيارات عائلات الأسرى في سجون الاحتلال، واستعادة جثامين الشهداء، وتقديم التسهيلات للوصول المواد الإغاثية ومواد البناء لإعمار ما دمره الاحتلال في قطاع غزة. بالإضافة إلى تقديم المساعدات لإقامة المشروعات وتوسيع المخططات الهيكلية، وتقديم الخدمات في مناطق المصنفة (ج)

في مجال رعاية أسر الشهداء، والأسرى، والأسرى المحررين والجرحى:

تقوم مؤسسة أسر الشهداء والجرحى، وهيئة شؤون الأسرى، كل في اختصاصه بدور اجتماعي هام لدعم صمود عائلات الشهداء والجرحى، والأسرى والأسيرات المحررين ومساندة عائلاتهم. وكما يعلم الجميع أننا أطلقنا عدداً كبيراً من أسرانا ما قبل أوصلو، ولكن إسرائيل جمدت إطلاق الدفعة الرابعة منهم، وسنواصل العمل على إطلاق سراح جميع أسرانا وتبييض السجون.

في مجال دعم ذوي الاحتياجات الخاصة، ودعم الشرائح الاجتماعية الأكثر فقراً:

تقوم وزارتا الشؤون الاجتماعية، والعمل بدور هام في متابعة هذه الشرائح، وذلك بسن القوانين واللوائح لتنظيم عملية مساعدة هذه الفئات الهامة في مجتمعنا الفلسطيني. ويأتي المؤتمر بعد عدة مؤتمرات لحركة فتح كانت معظمها خارج الوطن وسط تذمر من الكادر الفتاوي الذي همش بسبب سياسية الإقصاء الذين يتهمون الرئيس "عباس" بذلك بعد الخلافات بينه وبين

النائب " محمد دحلان " وعلى اثره تم اقصاء العديد من الكوادر الحركة في كلا من الضفة الغربية وقطاع غزة والشتات مع استبعاد كل من له علاقة من النائب "دحلان " ومع انعقاد المؤتمر كان هناك مراهنات محلية وإقليمية ودولية عما سيؤول اليه المؤتمر من نتائج وتوصيات.

الخاتمة

ناقش التقرير مجموعة من التطورات السياسية علي الساحة الفلسطينية التي كان لها التأثير علي الرأي العام الفلسطيني والإقليمي والدولي كان أولها زيارة الرئيس محمود عباس لكل من قطر وتركيا في محاولة لتغيير خارطة التحالفات في المنطقة وتأتي ذكرى وفاة قائد وزعيم الشعب الفلسطيني الثانية عشر في ظل تفكك في البنية التنظيمية لحركة فتح وسط الخلاف بين أنصار الرئيس "محمود عباس" ونائب "محمود دحلان" كان لها التأثير الواضح علي الساحة ويأتي مؤتمر عين السخنة الثاني تطبيقا لتوصيات المؤتمر الأول التي حث علي توطيد العلاقة الاقتصادية مع قطاع غزة وسط تدهر واضح في الاقتصاد المصري ، وكان كذلك لمؤتمر فتح السابع التي توجهت الأنظار له في محاولة لتعرف علي مخرجاته حيث سلطت الكثير من الدول العالم انظارها علي المؤتمر الذي يعتبر اعلي سلطة في حركة فتح.